

Distr.
GENERAL

S/1998/455
2 June 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة
إلى رئيس مجلس الأمن

بناءً على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وكالة المؤرخة في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ والمتضمنة تفاصيل الغزو الجديد الذي قامت به القوات المسلحة التركية لأراضي جمهورية العراق ودعوة الأمم المتحدة لأن تنهض بمسؤولياتها بموجب الميثاق وأن تمنع استمرار التهديد والعدوان اللذين يتعرض لهما العراق.

سأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة من نائب رئيس وزراء العراق وزير الخارجية بالأمانة إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن ألفت أنظار سيادتكم إلى قيام القوات المسلحة التركية في يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ بعملية غزو جديد لأراضي جمهورية العراق تساندها القوات الجوية وكما يلي:

١ - قامت القوات المسلحة التركية بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ بغزو جديد لأراضي شمالي العراق، إذ توغلت قوات تركية في أراضيه، يُقدر تعدادها بعدة آلاف من عدة نقاط على الحدود المشتركة بين البلدين، وبمساعدة مكثفة من الطيران الحربي التركي.

٢ - بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، ومن الساعة (١١٠٥)، اخترقت الطائرات المقاتلة التركية أجواء جمهورية العراق، وبواقع طلعتين جويتين، وتركز خرقها الجوي فوق مناطق (بيبو، عقرة، العمادية، زاخو).

٣ - بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، أدلى ناطق باسم وزارة الخارجية التركية بتصريح أكد فيه عملية الغزو المذكور، مرددا نفس الذرائع في كل عملية غزو سابقة، بأنها تهدف إلى مطاردة مجاميع تهدد الأمن القومي التركي.

إن حكومة جمهورية العراق تدين وبشدة الاعتداءات والانتهاكات المستمرة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية وترفض بشكل قاطع الحجج التي تتذرع بها تركيا في تبرير عمليات الغزو المتكرر لأراضيها.

إن دعوى مطاردة عناصر متمردة على الحكومة التركية لوضع حد لنشاطاتها، لا تبيح للقوات المسلحة التركية غزو وانتهاك أراضي العراق. ولقد دأبت تركيا على اختلاق ذرائع وتبريرات واهية لأعمالها العدوانية هذه. وفي الوقت نفسه فإن السياسة التي تنتهجها حكومة تركيا بالتعاون مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في فرض منطقة حظر الطيران غير الشرعية هي التي تتسبب في خلق الأوضاع الشاذة في شمالي العراق.

إن ما تقوم به الحكومة التركية من أعمال عدوانية متكررة يعتبر انتهاكا خطيرا لسيادة العراق وحرمة أراضيه وتقويزا لمبادئ علاقات حسن الجوار ومعاهدة الحدود العراقية - التركية لسنة ١٩٢٦.

إن العراق إذ يطالب الحكومة التركية بسحب قواتها الغازية من داخل أراضيه فورا والكف عن تكرار هذه الممارسات العدائية المستمرة، يحملها المسؤولية الدولية الكاملة عن هذه الأعمال العدوانية داخل

الأراضي العراقية وجميع النتائج المترتبة عليها، بغض النظر عن الذرائع التي تدعيها. كما تحتفظ حكومة جمهورية العراق بحقها المشروع بموجب القانون الدولي في تحديد الرد المناسب على هذا العدوان العسكري الغاشم والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الاعتداءات والانتهاكات التركية المتكررة لأراضي العراق وأجوائه، فضلا عن الأضرار الإنسانية التي يتعرض لها المواطنون العراقيون بسبب هذه الأعمال.

وفي الوقت نفسه فإن حكومة جمهورية العراق تجدد دعوتها إلى حكومة الجمهورية التركية للرجوع عن سياستها الخطيرة التي تساهم بشكل واضح في إبقاء الوضع الشاذ في شمالي العراق بالتعاون مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بهدف تنفيذ مخطط خطير للتدخل في شؤون العراق الداخلية.

إنني في الوقت الذي أكرر دعوة العراق، وعن طريقكم، إلى تركيا لاحترام سيادة العراق وحرمة أراضيه، آمل أن ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته التي أوكله إياها ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأن يمنع استمرار التهديد والعدوان اللذين تتعرض لهما بلادي.

أرجو منكم تأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية جمهورية العراق وكالة

بغداد في ٦ صفر ١٤١٨ هـ

الموافق ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨

— — — — —